

Distr.: General  
29 June 2000  
Arabic  
Original: English



الدورة الخامسة والخمسون

البند ٢٩ من القائمة الأولية\*

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

## التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

### تقرير الأمين العام

#### أولا - مقدمة

المذكورة، وبمشاركة الأمين العام في مؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي عقد في اسطنبول في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل مع الرئيس الحالي والأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، استكشاف إمكانيات زيادة تعزيز التعاون وتبادل المعلومات والتنسيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون.

٢ - وبموجب القرار ذاته، انتهت الجمعية العامة إلى أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والخمسين البند المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا" وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم خلال تلك الدورة تقريرا عن تنفيذ هذا القرار. ويقدم هذا التقرير بناء على هذا الطلب.

١ - اتخذت الجمعية العامة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ القرار ١١٧/٥٤ بشأن "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا". وفي هذا القرار، تقر الجمعية العامة بزيادة مساهمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في إقرار وصون السلم والأمن الدوليين في منطقتها من خلال الأنشطة التي تضطلع بها في مجالات الإنذار المبكر، والدبلوماسية الوقائية، بما في ذلك ما يتم من خلال أنشطة المفوض السامي لشؤون الأقليات الوطنية، وإدارة الأزمات، والإصلاح بعد انتهاء حالات الصراع، فضلا عن تحديد الأسلحة ونزع السلاح، ولاحظت الجمعية العامة أيضا مع التقدير زيادة تحسن التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون خلال السنة الماضية ورحبت، في هذا الصدد، بمشاركة الأمين العام وممثلين للأمم المتحدة رفيعي المستوى في اجتماعات المجلس الدائم للمنظمة

\* A/55/50.

## ثانيا - تدابير التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

أوروبا. وقد سرتي أيضا تعهد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في الإعلان الذي أصدرته عقب مؤتمر القمة الذي عقدته في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ في اسطنبول بتوثيق التعاون مع سائر المنظمات والمؤسسات الدولية استنادا إلى منهاج العمل للأمن التعاوني الذي اعتمده المنظمة كجزء من ميثاقها. وخلال السنة الماضية، تم عقد عدد من الاجتماعات بين مسؤولي الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بمقر الأمم المتحدة وفي مكتب الأمم المتحدة بجنيف ومقر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في فيينا. وتجدر الإشارة على وجه الخصوص إلى أن المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف استضاف يومي ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠ الاجتماع الرفيع المستوى التاسع للعملية الثلاثية للمشاورات غير الرسمية بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا. وكان موضوع هذا العام هو السلام والاستقرار في شرق أوروبا. وقد حضر لأول مرة أيضا ممثل عن اللجنة الأوروبية ودعي إلى أن يصبح شريكا منتظما في العملية. وتدل هذه الاجتماعات على الأهمية التي ما فتئت هذه العملية تكتسيها باعتبارها أداة لتحسين تكامل أنشطة المنظمات المشاركة. وقبل هذا الاجتماع، عقد اجتماع ثلاثي محدد الأهداف مخصص لموضوع "إنفاذ القانون، ولا سيما بواسطة الشرطة: العمليات المنفذة في جنوب شرق أوروبا".

٧ - ونظرا لمحدودية الموارد المالية والمادية والبشرية التي أتاحتها الدول الأعضاء، واصلت المنظمات اتباع ممارسة تقاسم العمل على أساس المزايا النسبية لكل منهما. وعليه، استمرت الأمم المتحدة في القيام بدور قيادي في جهود صنع السلام في أنجازيا، وجورجيا، وطاجيكستان، في حين واصلت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أداء دورها القيادي في جهود صنع السلام في جمهورية مولدوفا وفي جنوب أوسيتيا (جورجيا) وفي حل الصراع في منطقة ناغورني

٣ - في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، المعقود في هلسنكي في عام ١٩٩٢، أعلن رؤساء دول وحكومات البلدان المشاركون أن المؤتمر هو ترتيب إقليمي بالمعنى الوارد في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وقد خلصت الجمعية العامة في قرارها ٤٨/٥ المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ إلى دعوة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا<sup>(١)</sup> إلى الاشتراك في أعمال الجمعية العامة بصفة مراقب.

٤ - وفي ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٣، تبادل الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا رسالتين (انظر A/48/185، المرفقان الأول والثاني). وبموجب هاتين الرسالتين، وافق الطرفان الموقعان على الترتيبات الوارد وصفها في إطار التعاون والتنسيق بين المنظمتين (A/48/185، المرفق الثاني، التذييل).

٥ - ويمثل مركز المراقب لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتفاق الإطاري المشار إليه أعلاه، البارامترات الأساسية للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٦ - ومثلما لوحظ في تقارير سابقة عن التعاون والتنسيق مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (A/48/549، و A/49/529، و A/50/564، و A/51/489 و Add.1، و A/52/450، و A/53/672 و A/54/537 و Corr.1)، أقيمت اتصالات جيدة مع الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في

(١) في مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الدول المشاركة في ذلك المؤتمر، المعقود في بودابست يومي ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، تم الاتفاق على تغيير اسم مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ (انظر A/49/800-S/1994/1435).

٩ - وفي إطار الإعداد لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في طاجيكستان، نظم البرنامج الإنمائي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا سلسلة من الحلقات الدراسية لصانعي السياسات عن التشريع وتنقيح القوانين الانتخابية في طاجيكستان، وتعزيز حقوق الإنسان من خلال تبادل المعلومات عن دور مؤسسة أمين المظالم وأنشطتها ومستقبلها في طاجيكستان، وتعزيز استقلال القضاء. وهناك مبادرة مستمرة تتمثل في دعم مشروع التربية الوطنية وهذا المشروع، الذي يمول بالترعاعات المقدمة لأحد صناديق الأمم المتحدة الاستثنائية وتنفذه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يهدف إلى توفير التربية الوطنية وخلق ثقافة المجتمع المدني. ومع الانتقال من مرحلة ما بعد الصراعات إلى مرحلة التنمية البشرية المستدامة الطويلة الأمد، من المتوقع أن يتوسع نطاق التعاون بين البرنامج الإنمائي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ليشمل قضايا متزايدة التعقيد تتعلق بدعم السياسات والإصلاح. وتجري المناقشات لضمان تكامل المبادرات وتنسيقها.

١٠ - وقد شرع مكتب البرنامج الإنمائي في كوسوفو بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، متعاوناً في ذلك مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وقوة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وحكومة اليابان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في تنفيذ برنامج لتطوير القدرات الإعلامية والإخبارية تلافياً للنقص الحاصل في مرافق البث التلفزيوني والإذاعي في كوسوفو. ويتوقع أن يساهم هذا المشروع إلى حد كبير في نشر المعلومات خلال الانتخابات البلدية في كوسوفو.

١١ - وقد أسندت حكومات الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا وفي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تكاليفات واسعة إلى هاتين المنطمتين لتعزيز التعاون بينهما حيث تضم المنطمتان نفس الأعضاء وتواجهان نفس

كاراباخ وما حولها في أذربيجان. وبذلت أيضاً جهود محددة لتحسين التشاور والتعاون في الميدان وبين مقرري المنطمتين. وأسفرت هذه الخطوات عن تحسين التعاون بغية استخدام موارد المجتمع الدولي على نحو أفضل لما فيه مصلحة البلدان المتلقية للمساعدة.

٨ - ويتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولا سيما مع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان والمفوض السامي المعني بالأقليات الوطنية. ويشمل هذا التعاون مواصلة تبادل المعلومات والمشورات وتنسيق الأنشطة. وشملت الفعاليات التي تم تنظيمها مشاركة البرنامج الإنمائي في حلقة عمل بشأن أمين المظالم ومؤسسات حقوق الإنسان عقدت في ألماني، وقد حضرها ٢٦ بلداً وشملت المناقشات سبل تحسين الفعالية، ومنع الصراعات العرقية، وضمان حقوق الأقليات والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، والتعددية في وسائل الإعلام. ومن الأنشطة المشتركة الأخرى هناك مشاريع في مجال مؤسسات حماية حقوق الإنسان، والقضايا الجنسانية، والمجتمع المدني، وسيادة القانون، والمساهمة المشتركة في صياغة قانون عن مؤسسة أمين المظالم في آسيا الوسطى، وتنسيق المساعدة المقدمة للمؤسسات في استونيا وألبانيا وجورجيا. ومن الأنشطة التي اشترك في إنجازها على الصعيد القطري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات المحلية في ألبانيا. كما ركز التعاون في لاتفيا على مسألتي الإدماج الاجتماعي وحقوق الإنسان فيما ركز في أستونيا على دعم التدريب اللغوي للسكان غير الأستونيين. وتواصل التعاون في أوكرانيا من خلال دعم مكتب أمين المظالم وإعادة توطين الشعوب التي تم سابقاً ترحيلها في القرم. كما قدمت المنطمتان الدعم لإجراء الانتخابات الرئاسية، بما في ذلك المساعدة الفنية المقدمة لهيئة الانتخابات المركزية.

ليست واعدة في تحقيق التقارب الاقتصادي، ولا سيما بالنسبة لاقتصادات رابطة الدول المستقلة وجنوب شرق أوروبا. وهذه الفجوة تشكل خطراً قد يحول دون زيادة توحيد أوروبا وتثبيت استقرارها. وقد تكون لزيادة الفوارق في مستويات الدخل داخل البلدان آثار أمنية، ولا سيما حينما تصبح طبقات اجتماعية بأكملها في وضع لا يمكن تحمله بينما تكون الآمال ضئيلة في تحسين الأحوال. وهناك نطاق واسع للتعاون بين اللجنة والمنظمة في مجال البيئة الذي له أيضاً صلة بالشواغل الأمنية.

١٤ - كما تطورت العلاقات بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا فأصبحت شراكة استراتيجية شاملة. ويركز إطار التعاون على منع حالات التشريد الجماعي، والاعتراف بالصلة المحورية بين قضايا التشريد والأمن والحاجة إلى معالجة البعد الإنساني لعمليات تسوية الصراعات. وقد تم تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة مع الأمانة العامة لمنظمة الأمن والتعاون وكذلك رسائل التفاهم الموقعة مع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان والمفوض السامي المعني بالأقليات الوطنية خلال الاجتماعات والمشاورات العادية على جميع المستويات بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وما يكاد يكون جميع هيئات ومؤسسات وبعثات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد ساهمت المفوضية السامية في عدة حلقات دراسية ومؤتمرات للاستعراض رتبت لعقدها المنظمة بشأن قضايا موضع اهتمام مشترك. وقد أكد ميثاق الأمن الأوروبي من جديد التزام الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بعدد من المبادئ التي تعتبرها المفوضية جوهرية وهي: احترام حق التماس اللجوء، وضمان الحماية الدولية للاجئين على النحو المنصوص عليه في اتفاقية عام ١٩٥١ بشأن مركز اللاجئين، وكذلك الحق في المواطنة والحماية الدولية للأشخاص عديمي

التحديات. ويكتسي هذا التعاون أهمية خاصة بالنظر إلى التحديات التي تواجهها المنظمتان فيما يتعلق بالتعمير الاقتصادي فيما بعد الصراعات وتنفيذ ميثاق الاستقرار في جنوب شرق أوروبا. وتوفر اللجنة الاقتصادية لأوروبا البحوث والتحليلات الاقتصادية والقواعد والمعايير والاتفاقيات، التي تضعها من أجل تحقيق الاندماج الاقتصادي في أوروبا في مجالي النقل والبيئة وغيرها من المجالات، إلى المنتديات والحلقات الدراسية الاقتصادية التي ترتب لعقدها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولا أدل على هذه العلاقة الخاصة من دعوة الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا في حزيران/يونيه عام ٢٠٠٠ إلى إلقاء خطاب أمام المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بفيينا، وهي أول مرة يحضر فيها ممثل عن اللجنة الاقتصادية لأوروبا مثل هذا الاجتماع.

١٢ - وخلال السنة الماضية، ساهمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مختلف الأنشطة الاقتصادية التي رتبت لها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وشاركت في عدد من الاجتماعات، بما في ذلك مؤتمر القمة الذي عقدته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا باسطنبول، والمنتدى الاقتصادي الثامن للمنظمة بشأن "الجوانب الاقتصادية لإعادة التأهيل فيما بعد الصراع: تحديات التحول"، والمؤتمر المعني بالتعاون دون الإقليمي الذي رتبته المنظمة في نانت، بالاشتراك مع اللجنة، وقد أفسح المجال لتبادل الخبرات بين المنظمات دون الإقليمية في مجالات الطاقة والبيئة ومكافحة الفساد والفوارق الاجتماعية في بلدان المنطقة.

١٣ - وقد بدأت اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في إيلاء مزيد من العناية للعوامل الاقتصادية والبيئية والآثار الأمنية المترتبة عليها. وبوسع اللجنة مساعدة المنظمة على رصد قضايا من قبيل قضية اتساع فجوة الدخل بين البلدان الأوروبية حيث الآمال

جورجيا. وتستفيد المفوضية، التي تقدم المساعدة للاجئين الشيشان في وادي بانكيزي، استفادة كبيرة من وجود فريق للرصد تابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على الحدود بين جورجيا والاتحاد الروسي من حيث أنشطة الإنذار المبكر والمعلومات الأمنية على الحدود والمناطق القريبة من جنوب شيشينيا.

١٧ - وفي الاتحاد الروسي، ظلت المفوضية على اتصال دائم بفريق مساعدة شيشينيا التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقبل إعادة نشر الفريق لأسباب تتعلق بالسلامة، كانت المفوضية تجري اتصالات دائمة مع فريق المساعدة الذي يوفر لها معلومات مفيدة عن الوضع الإنساني في شيشينيا. وما زالت المفوضية على اتصال بفريق المساعدة بشأن ما يستجد من تطورات. كما تتعاون المفوضية تعاوناً وثيقاً مع المفوض السامي المعني بالأقليات الوطنية من أجل إيجاد حل لمشاكل الأتراك المشككين وهم شعب تم ترحيل أفراده سابقاً ويعيش عدد كبير منهم في جنوب روسيا. وقد أوفدت بعثة خبراء مشتركة بين مجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمفوضية إلى جورجيا في تموز/يوليه ١٩٩٩ لتقييم الظروف السائدة في مناطق أصولهم في هذا البلد.

١٨ - وفي مولدوفا أدى الصراع الذي نشب عام ١٩٩٢ بشأن ترانس دنيستر إلى تشريد أكثر من مائة ألف شخص بعضهم لم يعد حتى الآن. إلا أن قضايا التشريد والحق في العودة لم تشكل بعد بنداً متميزاً من جدول الأعمال بين الطرفين. ولا تزال المفوضية تتعاون بشكل وثيق مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا باعتبارها المؤسسة الرئيسية المسؤولة عن الوساطة في هذا الصراع. وفي أوكرانيا، تتعاون المفوضية باطراد مع المفوض السامي المعني بالأقليات الوطنية في إطار الدعم المشترك بين الوكالات لإدماج السكان الذين تم ترحيلهم سابقاً والذين عادوا إلى القرم.

الجنسية. وتجاوز التعاون على مستوى المقر إطار تقاسم المعلومات ليشمل إجراء المشاورات بشأن تصميم العمليات ووضع السياسات. بيد أن الشراكة بين المنظمين قد توطدت في معظمها على صعيد الميدان أساساً وهي تحتاج من ثم إلى التطوير والتركيز باستمرار من أجل التقليل إلى أقصى حد من الازدواجية مع تعظيم أوجه التلاحم بينهما.

١٥ - ولا يزال مؤتمر رابطة الدول المستقلة يشكّل منبراً للتعاون في منطقة الرابطة. ومع الانتهاء من عملية المتابعة الرسمية إبان انعقاد الاجتماع الأخير للفريق التوجيهي في تموز/يوليه ٢٠٠٠، صدرت توصيات تدعو إلى اتباع نهج مواضيعي يركز على الأولويات الحالية. وتتعاون مكاتب مفوضية اللاجئين في بلدان آسيا الوسطى الخمسة تعاوناً وثيقاً مع نظرائها في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي طاجيكستان، تقوم المنظمة بالتنسيق وثيق مع المفوضية برصد حقوق الإنسان للعائدين. وقام مكتب المنظمين في جنوب قيرغيزستان بتعزيز وتحسين الرصد الدولي للأحوال الشديدة الثقل في وادي فرغانة. وفيما يتعلق بأرمينيا وأذربيجان، تؤيد المفوضية عملية فريق منسك التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وهي عملية تعنى بالصراع في منطقة ناغورني كاراباخ بأذربيجان وما حولها، وتبقي على اتصالاتها الوثيقة مع المشاور باتنظام حول القضايا المتعلقة باحتياجات السكان المشردين واللاجئين.

١٦ - وفي جورجيا، تساهم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا منذ عام ١٩٩٣، في التسوية السياسية في جنوب أوسيتيا بناءً على طلب الحكومة. وتعمل المفوضية كطرف في لجنة المراقبة المشتركة التي أنشئت لتيسير هذه العملية. كما تساهم في عملية حل الصراعات عن طريق تأمين إعادة الطوعية للاجئين إلى ديارهم وعودة المشردين داخليا وإدماجهم، ولا سيما في منطقة الصراع بجنوب أوسيتيا وبدرجة أقل في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في

القضايا التي تتعلق باستحقاقات مركز العائدين ، وبالمساعدة الإنسانية، والرعاية الاجتماعية، والتأمين الصحي، والمواطنة، والمعاشات التقاعدية، والمقيمين بصفة اعتيادية في السابق، وطلبات العودة. وتشاطر المنظمتان المسؤولية فيما يتعلق بحالات الاعتقال وانتهاكات حقوق الإنسان. وفي ألبانيا، أنشأت المنظمتان خطوطا للاتصال الوثيق، ولا سيما خلال توافد اللاجئين من كوسوفو. وأصبحت العلاقات أكثر سلامة مع مشاركة المفوضية في إطار منتدى "أصدقاء ألبانيا" الذي ترأسه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. كما شاركت المنظمتان في الاجتماعات غير الرسمية لدعم الهياكل الوليدة لمكافحة الاتجار بالنساء. وفيما تقوم المفوضية بدور حفاز، تضطلع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدور وظيفي بتقديم الدعم السياسي اللازم للوكالات التنفيذية التي تتعامل مع هذه المشكلة.

٢١ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ووكالات وبرامج الأمم المتحدة العاملة هناك التعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ميادين مختلفة. ودعمت البعثة المنظمة في أنشطتها المتعلقة بالانتخابات وذلك بتوفير موظفي شؤون مدنية عملوا في اللجان المشتركة بين الوكالات التي ترأسها المنظمة لاستعراض الجوانب المختلفة من العملية الانتخابية، بما فيها امتثال الأحزاب السياسية للقواعد والتنظيمات الانتخابية التي وضعتها للمنظمة، وتسجيل وإقرار الأحزاب السياسية الجديدة وتنفيذ نتائج الانتخابات، إضافة إلى تعاون شمل القضايا المتعلقة بالملكية وتبادل للمعلومات بشأن سوء تصرف الشرطة وانتهاكات حقوق الإنسان، وحوادث تتصل بالعائدين، وبالإضافة إلى ذلك، شاركت البعثة والمنظمة في رصد المحاكمات الجنائية ذات الحساسية والأهمية الفائقة مثل المحاكمات التي تشمل جرائم الحرب، والادعاءات المتصلة بسوء تصرف الشرطة ضد كبار مسؤولي إنفاذ القانون.

١٩ - وفي البلقان، كثفت المفوضية تعاونها مع بعثة التحقيق الخاصة بكوسوفو، التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثة منع امتداد النزاع التي أرسلتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى اسكوبييه، بشأن عدة قضايا تتعلق بأزمة كوسوفو عامة وبقضايا تم جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ونظرا لإجلائها عن كوسوفو في آذار/مارس ١٩٩٩، قدمت بعثة التحقيق في كوسوفو دعما لا يقدر بثمن للمفوضية على صعيدي الأفراد والمعدات، مما سمح بتوثيق التعاون في مجالات تسجيل اللاجئين، والاتصالات، ورصد الحدود، وتبادل المعلومات وإجراء التحليلات السياسية. ويتعاون مكتب المفوضية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة حاليا مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عدة مجالات، منها تدريب الصحفيين، ووضع السياسات المتعلقة بلاجئي الروما، وبناء القدرات لمنظمات الروما المحلية غير الحكومية، وأوضاع الجنسية وانعدام الجنسية، وتنظيم الانتخابات في كوسوفو، وتبادل المعلومات بشأن القضايا المتعلقة بالاتجار في البشر.

٢٠ - وفي البوسنة والهرسك، اشتركت المنظمتان في سرايفو في أفرقة التنسيق التي شكلت في إطار المجلس التوجيهي لحقوق الإنسان. ويتعاون الموظفون الميدانيون العاملون في مجال الحماية في المفوضية مع موظفي حقوق الإنسان في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في إطار الأفرقة العاملة الموجودة. كما تتعاون المنظمتان تعاوننا وثيقا من أجل تنفيذ تشريعات الملكية. وفي كرواتيا، تقاسمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبعثة الرصد التابعة للجنة الأوروبية المهام فيما يتعلق بعودة اللاجئين، إذ شاركت في القضايا الأساسية حيث تضطلع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدور رائد في التعمير، والممتلكات المحتلة، وحقوق الحيازة، والوساطة، في تجارة العقارات، والأمن وتضطلع المفوضية بدور رائد في

في البلديات. كما أنشأت المنظمة معهدا للإدارة المدنية. يتعاون مع دائرة الإدارة المحلية في برامج التدريب الرامية إلى إنشاء خدمة مدنية محلية مهنية على المستويين المركزي والمحلي.

٢٥ - وفي المسائل المتعلقة بعمليات الإعادة، فإن الفريق العامل المعني بإعادة السكان من أصل ألباني التابع للبعثة، الذي يترأسه مكتب حقوق الإنسان في مكتب الممثل الخاص للأمين العام، يضم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والإدارة المدنية للبعثة والشرطة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي. والفريق العامل مسؤول عن إعداد الاستراتيجيات المتصلة بعمليات الإعادة القسرية من بلدان ثالثة ورصدها تنفيذيا. كما أن اللجنة الاستشارية الموسعة المعنية بإعادة السكان الألبان، ترصد جميع عمليات الإعادة طوعيا وقسريا على السواء وتشارك فيها أيضا قوة كيفور، ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمة الدولية للهجرة. كما عملت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا معا عن كذب على تقييم مقترحات لإعادة الأقبليات، وخاصة صرب كوسوفو، إلى مواقعهم الأصلية في كوسوفو. والمنظمة ممثلة، إلى جانب المفوضية، في اللجنة المشتركة المعنية بإعادة صرب كوسوفو التي تشرف عليها بعثة الأمم المتحدة، والتي نجحت عن المشاورات السياسية مع الجالية الصربية في كوسوفو.

٢٦ - وتعد لجنة تحديد الهوية باستعادة جثث الضحايا، التي بدأت العمل يوم ١١ أيار/مايو ٢٠٠٠، مثلا آخر للتعاون بين المنظمتين. فقد عملت الإدارة المدنية للبعثة والمنظمة عن كذب مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة على استحداث نظام تحدد المحكمة بموجبه هوية أصحاب الجثث المستخرجة من القبور وإعادتها إلى أسرهما.

٢٢ - وقد أنشأ مجلس الأمن، بموجب قراره ١٢٤٤ (١٩٩٩)، بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وفي إطار جهود دولية لم يسبق لها مثيل لمساعدة سكان كوسوفو، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، دخلت الأمم المتحدة في شراكة مباشرة مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي بغية تعزيز قدرات وإمكانات كل من المنظمتين. وفي كوسوفو، تعمل الأمم المتحدة والمنظمة معا في ظل قيادة الأمم المتحدة. وحدد تقسيم للمهام بين المنظمتين، تؤدي بموجبه منظمة الأمن والتعاون الدور القيادي في بناء المؤسسات، بما في ذلك تثقيف الشرطة وتطهير صفوفها وتطوير وسائل الإعلام، وحماية حقوق الإنسان، وسيادة القانون ودمقرطة الانتخابات وتنظيمها. ويمتد التعاون أيضا ليشمل عددا من المجالات مثل مسائل السياسة العامة المتصلة بعمليات الإعادة، والتسجيل والاقتراع، والأشخاص المفقودين، وحقوق الملكية، وسيادة القانون والنظام القضائي، ومسائل المجتمع المدني، وحماية الأقليات وحقوق الإنسان.

٢٣ - ويجري التنسيق بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من خلال أفرقة عمل ومشاورات، تتم على المستويين الإداري والعملية. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل مكتب المستشار القانوني التابع للبعثة عن كذب مع محامي منظمة الأمن والتعاون في مسائل مختلفة، بما فيها صياغة النظم والأوامر الإدارية. كما عملت الأمم المتحدة والمنظمة على تطوير وتنفيذ مفهوم الهيكل الإداري المؤقت المشترك، الذي يتيح مشاركة ممثلي المجتمع المحلي في الإدارة المؤقتة للإقليم. ويقوم الهيكل بمهامه على جميع مستويات الإدارة المؤقتة، من المقر إلى البلديات.

٢٤ - ومنذ نهاية عام ١٩٩٩، تتعاون المنظمة بصورة وثيقة مع الإدارة المدنية للبعثة في تهيئة سبل التدريب للقطاع العام

٢٧ - وفي المسائل الانتخابية، أنشئت فرقة عمل مشتركة معنية بالتسجيل كيما تشارك في تخطيط التسجيل المدني وتسجيل الناحيين وتوفير الموارد له، بما في ذلك تسجيل المنظمة الدولية للهجرة سكان كوسوفو المقيمين خارج الإقليم. كما جرى التعاون أيضا لضمان احترام حقوق التصويت للاجئين المعترف بهم للانتخابات البلدية في كوسوفو.

٢٨ - ويمتد التعاون أيضا ليشمل المسائل المتعلقة بالقضاء حيث تضطلع الأمم المتحدة المسؤولية الأولى عن تهيئة الظروف اللازمة من حيث النواحي المادية والموظفين لإعادة إنشاء النظام القضائي، وتقدمت منظمة الأمن والتعاون بإسهام له قيمته في هذه العملية بإتاحة الدعم التعبوي والإمدادات، فضلا عن وسائل نقل القضاة ومثلي الادعاء. وتتعاون الأمم المتحدة المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمن والتعاون على رصد المحاكمات الجارية المنظورة أمام محاكم كوسوفو. كما تعمل الأمم المتحدة والمنظمة بصفة مشتركة من أجل تعزيز قدرة الاخصائيين القانونيين المحليين من خلال برامج تدريبية للقضاة ومثلي الادعاء المحليين واستحداث امتحان لهيئة المحامين في كوسوفو. وتهتم الأمم المتحدة، عن طريق برنامجها للتدريب الميداني لقوة الشرطة التنفيذية، كما تهتم المنظمة، من خلال مدرسة شرطة كوسوفو، بتطوير جهاز الشرطة في كوسوفو مستقبلا. وتقوم خطة استراتيجية لتدريب ونشر ٣٥٠٠ ضابط شرطة في كوسوفو بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ على استمرار التعاون الوثيق بين مدرسة الشرطة التي تديرها منظمة الأمن والتعاون والتدريب الميداني وعمليات الإنفاذ التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة. وجهاز الشرطة في كوسوفو هو أحد أنجح الأمثلة لمؤسسة متعددة الأعراق ومتوازنة من حيث نوع الجنس في كوسوفو تجمع بين ١٥ و ٢٠ في المائة من الأقليات العرقية و ٢٥ في المائة من كوسوفو.

٢٩ - ويعد التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن حماية الأقليات والمسائل ذات الصلة في كوسوفو أمرا لم يسبق له مثيل في عملية لحفظ سلام متعددة الأبعاد. وقد بدأ التعاون الوثيق بين الطرفين في كوسوفو في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ واستمر خلال أزمة اللاجئين في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وألبانيا عام ١٩٩٩. ثم تعزز هذا التعاون بدرجة أكبر عندما شرعت المفوضية والمنظمة في التعاون في إطار هيكل البعثة. وينسق الموظفون الميدانيون التابعون للمنظمتين عن كثب مع ضباط المجتمع المحلي التابعين للبعثة الذين جرى إيفادهم إلى بلديات مختارة في جميع أنحاء كوسوفو لتعزيز حماية الخدمات الأساسية وسبل الوصول إليها بالنسبة إلى الجماعات غير الألبانية المحلية. وفضلا عن ذلك، أنشئت فرقة عمل لموضوع الأقليات، برئاسة وكيل الممثل الخاص للأمين العام للشؤون الإنسانية، يشارك فيها ممثلون عن كيانات الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ولجنة الصليب الأحمر الدولية وقوة كيפור. وفرقة العمل هي متتدى لرصد حالة جماعات الأقليات ولتقديم توصيات في مجال السياسات بغية تعزيز حمايتهم ورعايتهم. وفي الفترة ما بين حزيران/يونيه ١٩٩٩ وحزيران/يونيه ٢٠٠٠ أصدرت المفوضية والمنظمة خمسة تقارير مشتركة عن حالة الأقليات العرقية في كوسوفو.

٣٠ - وتبذل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا جهودا تعاونية جارية في كوسوفو، بما فيها تدابير لضمان حماية الأطفال في إطار النظام القضائي من خلال مشروع قضاء الأحداث التابع

٢٧ - وفي المسائل الانتخابية، أنشئت فرقة عمل مشتركة معنية بالتسجيل كيما تشارك في تخطيط التسجيل المدني وتسجيل الناحيين وتوفير الموارد له، بما في ذلك تسجيل المنظمة الدولية للهجرة سكان كوسوفو المقيمين خارج الإقليم. كما جرى التعاون أيضا لضمان احترام حقوق التصويت للاجئين المعترف بهم للانتخابات البلدية في كوسوفو.

٢٨ - ويمتد التعاون أيضا ليشمل المسائل المتعلقة بالقضاء حيث تضطلع الأمم المتحدة المسؤولية الأولى عن تهيئة الظروف اللازمة من حيث النواحي المادية والموظفين لإعادة إنشاء النظام القضائي، وتقدمت منظمة الأمن والتعاون بإسهام له قيمته في هذه العملية بإتاحة الدعم التعبوي والإمدادات، فضلا عن وسائل نقل القضاة ومثلي الادعاء. وتتعاون الأمم المتحدة المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمن والتعاون على رصد المحاكمات الجارية المنظورة أمام محاكم كوسوفو. كما تعمل الأمم المتحدة والمنظمة بصفة مشتركة من أجل تعزيز قدرة الاخصائيين القانونيين المحليين من خلال برامج تدريبية للقضاة ومثلي الادعاء المحليين واستحداث امتحان لهيئة المحامين في كوسوفو. وتهتم الأمم المتحدة، عن طريق برنامجها للتدريب الميداني لقوة الشرطة التنفيذية، كما تهتم المنظمة، من خلال مدرسة شرطة كوسوفو، بتطوير جهاز الشرطة في كوسوفو مستقبلا. وتقوم خطة استراتيجية لتدريب ونشر ٣٥٠٠ ضابط شرطة في كوسوفو بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ على استمرار التعاون الوثيق بين مدرسة الشرطة التي تديرها منظمة الأمن والتعاون والتدريب الميداني وعمليات الإنفاذ التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة. وجهاز الشرطة في كوسوفو هو أحد أنجح الأمثلة لمؤسسة متعددة الأعراق ومتوازنة من حيث نوع الجنس في كوسوفو تجمع بين ١٥ و ٢٠ في المائة من الأقليات العرقية و ٢٥ في المائة من كوسوفو.

للمساعدة الاجتماعية الدائمة بقيادة البعثة. غير أن المساعدة الغذائية لا تشكل سوى عنصر صغير من الجهود الإنسانية الأوسع لتوفير الاحتياجات الأساسية والحد الأدنى من الأمن وضمان حقوق الإنسان الأساسية لمجتمعات الأقليات المحلية في كوسوفو. وفي هذا الصدد، فإن التنسيق على الصعيد الميداني أمر لا غنى عنه. وبمساعدة المنظمة، يظل البرنامج على دراية بتحركات السكان اليومية وبالاحتياجات المتغيرة لجماعات الأقليات المحلية المعزولة إلى حد كبير مما يتيح للبرنامج من جهته أن يستجيب بسرعة لاحتياجات سكان الأقليات المستضعفة.

٣٢ - ونظرا إلى أنه تم الوفاء إلى حد كبير باحتياجات إغاثة الطوارئ في كوسوفو، فإن عنصر الشؤون الإنسانية في البعثة، الذي تقوده المفوضية، سيسحب تدريجيا من هيكل البعثة بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٠ ولكن سيظل للمفوضية دورها، رغم أنه سيكون في إطار برنامج محدود، وسيتولى منسق للشؤون الإنسانية تابع للأمم المتحدة الاتصال مباشرة مع البعثة على مستوى الإدارة العليا. غير أن المفوضية ستواصل العمل عن كثب مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتعزيز حماية الأقليات وضمان مساعدتها ودعم حرية حركتها، فضلا عن الشروع في تدابير بناء الثقة على المدى الأطول.

٣٣ - وفي ألبانيا، تعاونت اليونيسيف ومنظمة الأمن والتعاون على نحو واسع في مجالي بناء المؤسسات وتعزيز حقوق الطفل. فقد جاء اندلاع الحرب في كوسوفو، وما تلاه من وصول أكثر من ٤٥٠.٠٠٠ لاجئ، ليوسع إطار الشراكة حتى تجاوزت ذلك الأساس الأولي. وقد تمكنت اليونيسيف، بصفة خاصة، من نشر العناصر الأساسية لنظامها لحماية الأطفال والجماعات المستضعفة من خلال شبكة المكاتب الميدانية لمنظمة الأمن والتعاون المنتشرة في جميع أنحاء البلد. وحتى عقب عودة معظم اللاجئين إلى

ليونيسيف المنشأ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وتعاون اليونيسيف مع منظمة الأمن والتعاون في تنفيذ المشروع، فضلا عن عدد من الأنشطة التكميلية المتعلقة بقضاء الأحداث. ويدعم المشروع في الوقت الحاضر جهود الإصلاح التشريعي التي تدخل في نطاق عنصر الإدارة الميدانية للبعثة. كما تعكف اليونيسيف والمنظمة على إنشاء برنامج تدريبي للقضاة وممثلي الادعاء ومحامي الدفاع المحليين كوسيلة لتحسين تناول القضايا المرفوعة ضد الأحداث. وتعمل اليونيسيف والمنظمة بالتعاون مع أكاديمية شرطة المنظمة على إضفاء الطابع التنظيمي على تدريب ضباط الشرطة الوطنيين والدوليين على المعاملة السليمة للأحداث. ومن خلال تبادل المعلومات والمناقشة المشتركة للقضايا، ترصد اليونيسيف وقسم الشؤون القانونية في منظمة الأمن والتعاون أوضاع الأطفال الذين توقفهم الشرطة، والأطفال المحتجزين والأطفال المقدمين إلى المحاكم. وللحيلولة دون مخالفة الشبان المعرضين للخطر وأطفال الشوارع للقانون، تدعم اليونيسيف مشروعاً نموذجياً للأخصائيين الاجتماعيين في الشوارع في بريشتينا، ومن شأنه أن يتوسع في نهاية المطاف ليشمل مراكز حضرية أخرى. وكما تعكف اليونيسيف ومنظمة الأمن والتعاون على إعداد مبادرات تشريعية جديدة لحماية ضحايا العنف المترلي، تمشيا مع عناصر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. واليونيسيف عضو نشط في فرقتي العمل اللتين تعنيان بالاتجار بالبشر في كوسوفو. وترتكز فرقة العمل الثانية، التي ترأسها منظمة الأمن والتعاون على الإصلاحات التشريعية.

٣١ - وقد حافظ برنامج الأغذية العالمي على تعاونه الثنائي المثمر مع منظمة الأمن والتعاون في كوسوفو. وأثبتت حملات التسجيل المدني التي قامت بها المنظمة أنها مصدر معلومات ثمينا للبرنامج حيث أنه يواصل مرحلة الانتقال من تقديم المساعدة الغذائية في حالات الطوارئ إلى مخطط

تركمانستان. وفي إستونيا، تنفذ المنظمات مشاريع للنهوض بإدماج نساء الضباط السوفيات السابقين في المجتمع الإستوني. وفي لاتفيا، تنفذ المنظمة الدولية للهجرة بدعم سياسي من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مشروعاً لمساعدة غير مواطني البلد من ذوي الأصل الروسي على العودة إلى روسيا.

٣٦ - وكما حافظت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على اتصالات بناءة مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتتشاور المكاتب الميدانية للمفوضية في البوسنة والهرسك، وكرواتيا وكوسوفو مع نظرائها من منظمة الأمن والتعاون بشأن سلسلة من مسائل حقوق الإنسان، بما فيها حماية حقوق الملكية، والحق في العودة وإقامة العدل. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت بعثة لمعالجة احتياجات التدريب في مجال حقوق الإنسان في كوسوفو في أيار/مايو ٢٠٠٠. بمشاركة بين المفوضية والمنظمة ومجلس أوروبا كجزء من مبادرة أوسع، تشمل كذلك الاتحاد الأوروبي، من أجل العمل معاً في مشاريع تدريبية للبعثات الميدانية. وتحافظ المفوضية ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان على روابط مؤسسية وثيقة وتبادل منتظم للمعلومات. وقد اشتركا في عدد من المسائل، بما فيها إنشاء مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، وإعداد استراتيجيات لمعالجة مشكلة الاتجار بالبشر. وشاركت المفوضية في العديد من المؤتمرات التي نظمتها مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان خلال السنة، بما فيها حلقة دراسية عن التشريد الداخلي في جنوب القوقاز، عقدت في تبليسي في أيار/مايو ٢٠٠٠، ومؤتمر آخر خلال الشهر نفسه عقد في وارسو بشأن الأطفال والصراعات المسلحة. ويشكل التشاور مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا جزءاً هاماً من نهج المفوضية في معالجة

ديارهم، ما زالت المنظمات تعملان ضمن شراكة وثيقة في مجال الدعوة لصالح الطفل ومجتمعه المحلي.

٣٤ - وتتعاون المنظمة الدولية للهجرة مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في جميع أنحاء البلقان، بما في ذلك تسجيل الكوسوفيين المقيمين خارج كوسوفو لتنظيم الانتخابات البلدية في عام ٢٠٠٠. وفي البوسنة والهرسك، وفي ضوء ازدياد المشاركة الوطنية في إجراء الانتخابات، اضطلعت المنظمة الدولية للهجرة بدور استشاري عام ١٩٩٩، ولكنها تواصل الإدارة المباشرة لعملية الاقتراع خارج البلد في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وإلى جانب التعاون الحيوي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تعهدت المنظمة الدولية للهجرة بعملية تسجيل واسعة النطاق وجمعت قاعدة بيانات عن اللاجئين الذين يجري إيواؤهم في المخيمات وهي القاعدة التي استخدمت كأساس لبرنامج إحصاء إنساني واسع النطاق وجمع شمل الأسر. وفي كرواتيا، تعاونت المنظمات على إعادة المشردين وعلى تسوية مسائل معقدة في بلديات محددة. وفي ألبانيا، تشاورت المنظمات بشأن خيارات لمعالجة مسائل بصفة مشتركة تتصل بالاتجار بالبشر.

٣٥ - وفي أوكرانيا، شاركت المنظمة الدولية للهجرة في إقامة أعمال تجارية، وخدمات اجتماعية ومشاريع بناء قدرات المنظمات غير الحكومية تتصل باستراتيجية مشتركة تقودها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعودة السكان الذين سبق ترحيلهم، وإعادة إدماجهم. وأحيراً، أنشأت المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا برنامجاً مشتركاً لدعم إنشاء مجلس وطني لمكافحة الاتجار بالبشر. وفي جمهورية قبرغيزستان، أبرمت المنظمات اتفاقاً للبحوث المشتركة بشأن الاتجار بالمهاجرين، لا سيما النساء والأطفال. وفي طاجيكستان تشارك المنظمات ضمن إطار مشترك بين الوكالات لإعادة اللاجئين الطاجيك من

٣٨ - وكثيرا ما تقدم بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا دعما تعبويًا إلى المنظمة، وقد زار المنطقة كل من رئيسة المكتب وممثلها الشخصي خلال العام. وعلاوة على ذلك، وعملاً بمذكرة التفاهم الموقعة بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، عينت المنظمة المذكورة ممثلاً لدى مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أبخازيا، جورجيا، تشمل ولايته تعزيز احترام حقوق الإنسان، والمساهمة في عودة آمنة وكرامة للاجئين والمشردين داخلياً، وإعداد تقارير عن تطورات حقوق الإنسان. كما دعمت المنظمة بنشاط الدور الرائد للأمم المتحدة في عملية جنيف للسلام الرامية للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة للصراع في أبخازيا. وتشارك المنظمة في المفاوضات الرفيعة المستوى المعقودة في جنيف، وفي الدورات المنتظمة للمجلس التنسيقي التي تعقد في الميدان، وفي الاجتماعات المتعلقة بتدابير بناء الثقة المعقودة بدعوة من الحكومات المضيفة.

٣٩ - وفي طاجيكستان واصلت الأمم المتحدة والمنظمة خلال السنة المنقضية التعاون الوثيق بشأن عملية تنفيذ اتفاق السلام العام، من خلال بعثتهما في البلد. ورصدت البعثة المشتركة لمراقبة الانتخابات في طاجيكستان المرحلة التحضيرية والاقتراع خلال الانتخابات للبرلمان المنشأ حديثاً، والمؤلف من نواب متفرغين مثلما نص عليه اتفاق السلام العام. وشكلت الانتخابات المرحلة النهائية لما يزيد عن سبعة أعوام من النجاح في صنع السلام والمشاركة في الحفاظ على السلام من جانب المنظمين، حيث استخدمت فعليا المزايا ومواقع القوة النسبية للأمم المتحدة والمنظمة بغية تحقيق السلام والوفاق. ويتفاعل عن كثب مكتب طاجيكستان لبناء السلام التابع للأمم المتحدة وبعثة المنظمة في البلد بشأن مسائل تتعلق بتوطيد السلام، ودعم سيادة القانون والتحول إلى الديمقراطية.

مشاريع التعاون التقني في البلدان، بما فيها جورجيا، ومولدوفا وطاجيكستان.

٣٧ - ويجري القسم الأكبر من التعاون بين مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في إطار عمليات الأمم المتحدة في جورجيا، وطاجيكستان وبدرجة أقل في الاتحاد الروسي، حيث يواصل المكتب ومنسق الشؤون الإنسانية للمنظمة التعاون وتبادل المعلومات على المستوى العملي بشأن مسائل تتعلق بشمال القوقاز. ويوجد تنسيق وتعاون جيدان بين منظومة الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في طاجيكستان. وبالإضافة إلى التعاون الوثيق في الشؤون السياسية، تعمل وكالات الأمم المتحدة مع المنظمة على تعزيز حقوق الإنسان، والتربية الوطنية وبناء قدرات الحكومة والأحزاب السياسية. وفي جورجيا، كفل التكامل بين ولايتي وأنشطة المكتب والمنظمة درجة عالية من الاتصال بين المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية وبعثة المنظمة، وذلك في جنوب أوستيا. أساساً. حيث أبدت المنظمة رغبة متواصلة في الحفاظ على تبادل للمعلومات بشكل منفتح وتعاوني مع منسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة والمكتب. وبالإضافة إلى ذلك، تتعاون المنظمة مع المكتب بشأن مسائل موضع مشترك، مثل اجتذاب مساعدة المانحين للمنطقة والاتصال المنتظم بسلطات الأمر الواقع في الميدان ويرمي الجهدان إلى تيسير إنشاء فضاء إنساني؛ بمعنى إنشاء بيئة يمكن للوكالات في ظلها أن تتعاون وأن تنفذ البرامج الإنسانية والانتقالية على السواء التي يمكن بدورها أن تيسر وتعزز تسوية الصراعات. وبصفة ملموسة، فإن التعاون يتم أساساً في شكل حضور المنظمة الاجتماعات التي يشرف عليها المكتب لتقاسم المعلومات والتي كثيراً ما يقدم خلالها ممثلو المنظمة معلومات مستكملة عن الحالة الأمنية والسياسية للوكالات الإنسانية العاملة في منطقة الصراع.

٤٠ - ومن الواضح أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة استمر في الازدهار. وقد تجلّى ذلك بالذات خلال السنة الماضية في كوسوفو حيث عملت المنظمتان في إطار شراكة مباشرة لأداء التكليف المهم المتمثل في بناء السلام، ومما شكّل إضافة إلى الممارسة القيمة المتمثلة في اقتسام الأعباء، وهي ممارسة باتت تشكل سمة العلاقات القائمة بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.